

البيان الختامي

مؤتمر المرأة الفلسطينية ورؤى التنمية المستدامة- رؤية نقدية

غزة 21 يونيو-حزيران 2022

نظمت وزارة شؤون المرأة، بالشراكة مع مؤسسة أحياء غزة- ماليزيا، مؤتمر (المرأة الفلسطينية ورؤى التنمية المستدامة- رؤية نقدية) في مدينة غزة بتاريخ 21 يونيو- حزيران 2022، وقد شارك في المؤتمر مجموعة من الباحثين في تخصصات متنوعة لها علاقة بقضايا المرأة.

وقد تكون المؤتمر من ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: المرأة الفلسطينية والتنمية في سياق حركات التحرر الوطني.

المحور الثاني: مشاركة المرأة في العمل الاقتصادي والتنموي.

المحور الثالث: دور المرأة الفلسطينية الريادي وتعزيز رؤى التنمية.

وأكد المشاركون في المؤتمر على مجموعة من القضايا الرئيسية يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: أفرد القرآن الكريم للنساء مساحة واسعة للحديث عن المرأة، وأشاد بأدوار المرأة المناضلة حامية المعبد (مريم)، والمناضلة ضد سياسة الفرعون القاضية بقتل الذكور (أم موسى وأخته)، والساعية على رزق أبها (بنات شعيب)، والملكة (بلقيس) التي تحترم الرعية وتستشيرهم، وقد أكدت الأوراق أن علاقة المرأة بالرجل تنتظم في المفهوم الإسلامي من خلال أربعة مفاهيم رئيسية: القوامة القائمة على الشورى والرعاية في إطار الأسرة، والشراكة الكاملة في الحيز العام استناداً إلى مفهوم الولاية العامة (المؤمنين والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر)، ويضاف إلى ذلك التكليف المشترك للإنسان من خلال مفهوم الاستخلاف

(إنني جاعل في الأرض خليفة)، إضافة إلى العمل المتكافل والمتكامل في عمارة الأرض والاستفادة من تسخير مواردها.

واعتبر المشاركون في المؤتمر أن هذه المفاهيم تأسيسية في تحديد الأدوار والمهام ورسم برامج التنمية والإعمار، والسعي لتحرير الوطني من الاحتلال الظالم.

ثانياً: أوضح المشاركون من خلال الأوراق والنقاشات أن أدوار المرأة اتسعت وضافت، تبدلت وتغيرت، واتسعت وضافت في الواقع الفلسطيني أكثر من مرة خلال القرن الأخير، حيث عملت إلى جانب الرجل في الحقل ، لكنها بقيت تقضي أوقاتاً أكثر في الأعمال المنزلية التي هي تكميل وإضافة للأعمال في الحقل، وشاركت في الثورة ، وبعد النكبة وجد الرجل والمرأة أنفسهما في البيت بلا عمل، ومع الوقت ذهب الأطفال ذكوراً وإناثاً للمدارس، ثم للوظائف، وبعد الاحتلال الإسرائيلي للأرض المحتلة عام 1967 إضافة إلى العمل في دول الخليج، أصبحت طبيعة العمل التي تستغرق وقتاً طويلاً، وجدواها الاقتصادية مريحة، تقتضي بقاء المرأة داخله لرعاية الأطفال وتأمين احتياجات البيت، لكن هذا لم يمنع خروجها للعمل في ميادين عديدة، ومع تأسيس السلطة الفلسطينية، فُتحت أبواب الوظائف أمام النساء، وزادت المشاركة في المجال العام.

ثالثاً: ركز المتحدثون في المؤتمر على أن مفاهيم ونظريات التنمية ليست ثابتة، بل إنها شهدت تغيرات كثيرة، واعتبروا أن الحديث الممول عن التنمية هو أحد الأبواب التي تستخدمها القوى والمؤسسات الدولية للتدخل في واقع الدول والبلدان الضعيفة والفقيرة، الأمر الذي يقتضي التعامل بحذر مع هذه المفاهيم وما ينبثق عنها من مشاريع وبرامج ومساعدات.

رابعاً: بين المتحدثون في مداخلاتهم أن مشاريع التنمية التي أدارتها الدول الغربية والمؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة قد انتهت إلى صفر كبير داخل فلسطين، حيث تم انفاق ما يقارب الـ 35 مليار دولار، بينما تزايدت البطالة، وتضاعف الاستهلاك، وهيات هذه المشاريع الغربية إلى تقسيم الحيز المكاني في الضفة الغربية

بين مراكز المدن الفلسطينية وبين التجمعات الاستيطانية، بطريقة قطّعت أوصال المدن الفلسطينية، وفتت الهم الوطني إلى هموم تخص كل مدينة أو شريحة من شرائح المجتمع، وأدت في نفس الوقت إلى ربط المستوطنات ببعضها، وسهّلت عملية ضمها إلى الأرض المحتلة عام 1948.

خامساً: أكد المتحدثون في المؤتمر على أن مفهوم التنمية المستدامة يركز على ثلاثة جوانب رئيسية تتمثل في: الاقتصاد، والتغيير الاجتماعي، وحماية البيئة، ويُهمش الجوانب السياسية والوطنية، وهذا يجعل أية عملية تطوير غير قابلة للاستمرار، إذا لم تمتلك البلدان ما يمكنها من حماية التطوير والتنمية، وعلى سبيل المثال فإن نظرية التنمية المستدامة تركز على وجود (المدن المستدامة والأمنة) دون أن تحدد لنا كيف يمكن توفير الأمن لغزة ورام الله والقدس، وهذا يعزز المقولة أن أية عملية تنموية يجب أن تنطلق من واقعها الاجتماعي، وتحتمي بإطار سياسي وطني كفاحي يجعلها قابلة للاستمرار.

سادساً: أوضح المتحدثون في المؤتمر أن الاعتماد على المؤشرات الكمية أحادية البعد في قياس أحوال المرأة لا يمكن أن يُعطي صورة متكاملة لواقع المرأة وقضاياها، هذا الواقع الذي يشتمل على الكثير من الظواهر المريحة والمزعجة في نفس الوقت، كما أن الحلول القانونية وحدها لا تكفي لحلول المشاكل التي تتعرض لها المرأة والأسرة.

سابعاً: خاضت المرأة غمار العمل الاقتصادي، واستفادت من المشاريع المقدمة في هذا المجال، لكن هنالك الكثير من العوائق التي تحول دول انطلاقاً قوية للنساء في هذا المجال، يقف على رأسها الحصار والعقوبات المفروضة على غزة، إضافة إلى الفقر والبطالة وضعف السوق المحلي، وعدم وجود سياسات عامة لتشجيع النساء على وتذليل العقبات أمامهن.

ثامناً: تشهد مؤسسات التعليم حضوراً كثيفاً للنساء، وتفوقاً متنامياً ومستمرّاً في التعليم الجامعي والمدرسي على حد سواء، وقد انعكس هذا على مؤسسات القطاع العام التي تشهد تزايداً ملحوظاً في أعداد الموظفات، ولكن تواجد النساء في المناصب العليا لا

زال محدوداً جداً، ويُضاف إلى ذلك عدم وجود برامج لتطوير قدرات النساء وتنمية خبراتهن ومساعدتهن على الوصول إلى تلك المواقع.

تاسعاً: أكد المتحدثون أن مفهوم التنمية الأنسب لواقعنا الفلسطيني يتمثل في (التنمية التحررية الانعتاقية) التي تساعد على استثمار موارد الشعب الفلسطيني المادية والبشرية، وتركز على إنتاج احتياجاته الأساسية، وتبني مؤسسات اقتصادية تساهم في دعم مشروع المقاومة، وترفض التبعية لاقتصاد الاحتلال، وتناضل ضد الفقر وغياب العدالة، وتعتمد تأسيس حوامل اجتماعية محصنة بوعي تحرري مضاد للعلاقات الاستعمارية، وباختصار تنمية تحمل المشروع الوطني، وتُحمل من قبل الشرائح الاجتماعية.

وبعد عرض الأوراق والمناقشات قدّم المشاركون في المؤتمر مجموعة من التوصيات، يمكن عرضها في النقاط التالية:

1- دعا المؤتمر كافة أطراف الشعب الفلسطيني الفكرية والسياسية والاقتصادية إلى صياغة فكر تنموي شامل، يُعطي الأولوية للقدرات المحلية، ويعزز مركزية المجتمع، ويُفسح مجالاً واسعاً للمرأة، تمكنها من المساهمة وفي نفس الوقت تحقيق المكتسبات، ويركز على الإنتاج، ويعزز التقشف، ويكشف خطر التمادي في السلوك الاستهلاكي، ويعزز الصمود، ويشجع على التخلص من حالة التبعية الراهنة للاحتلال.

2- طالب المؤتمر بإحداث توازن في تشخيص واقع المرأة بين المؤشرات الرقمية الخاصة وبين التحليلات النوعية التي تأخذ بعين الاعتبار السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والخلفيات الثقافية والدينية، وطبيعة تكوين المجتمع. كما دعا المؤتمر إلى تطوير المؤشرات الخاصة بتحسين أوضاع النساء بحيث تكون أكثر قدرة على قياس الواقع، وبالتالي أكثر كفاءة في تقديم مقترحات التطوير وسياسات التدخل.

3- نادى المؤتمر بضرورة تطوير الجهود الشعبية في مجال حل النزاعات الأسرية، وأشاروا إلى أن هذا النوع من النزاع أكثر استجابة لمنطق المودة والرحمة، والتحكيم الأهلي أكثر قدرة على الإنصاف وتحقيق السلام والمودة داخل الأسرة من العلاجات القانونية التي أثبتت نجاعة في تسجيل الحقوق، لكنها لا زالت عاجزة عن تشخيص المشاكل وحلها بالأساليب العقابية.

4- دعا المؤتمر إلى تخصيص برامج تكوين وتدريب لصناعة القيادات النسائية القادرة على الإنتاج في المجال الاقتصادي، والإبداع في المجال الإداري والسياسي.

5- طالب المؤتمر الحكومة والحركات السياسية والمؤسسات المهمة بالمرأة والجامعات ومراكز الأبحاث ورجال الأعمال بتضافر الجهود من أجل بلورة نموذج تنمية تحرري انعتاقي من الاحتلال، يوظف إمكانات المرأة، ويستفيد من مساهماتها، ويفتح أمامها أبواب تحقيق المكاسب.

6- نادى المؤتمر بضرورة رعاية الإبداعات النسائية التي تبرز في المدارس والجامعات من خلال برامج عمل لا تسمح بذوبان تلك الإبداعات والطاقات في زحمة الحياة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين